أكدت احتمال طرحه لحوار مجتمعي

الرئاسة المصرية تتجه لتأجيل نظر «قانون التظاهر» وقوى ثورية تلوح بالعودة إلى الساحات في حال إقراره

القاهرة ـ وكالات: قالت مصادر مصرية ان الرئاسة المصرية تتجه إلى تأجيل النظر في قانون التظاهر الجديد، في وقت تواصل القوى الثورية المصرية ومنها حركة تمرد، ضغطها للعدول عنه وتلوح بمظاهرات جديدة في حال تم إقراره.

وقالت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس إنها علمت من مصادر مسؤولة «ان الرئاسة المصرية تتجه لتأجيل النظر في قانون التظاهر، وكشفت المصادر عن أن هناك حالة من التردد داخل مؤسسة الرئاسة بشأن إقرار القانون، وأن الرئاسة قد تتجه لطرحه لحوار مجتمعي.

وأوضحت المصادر أن إقرار قانون التظاهر لا يعني تقييد الحريات، وإنما هدفه هو تنظيم التظاهرات لضمان عدم الإضرار بالمواطنين أو الممتلكات العامة والخاصة ولإعلاء قيمة القانون وسيادة الدولة، مؤكدا أن قرار الحكومة باعتماد قانون التظاهر نهائي ولا رجعة فيه.

وأضافت: مؤسسة الرئاسة تتخوف من حدوث صدام بينها وبين القوى الثورية التي خرجت في 30 يونيو، حال إقرار القانون بشكله الحالي، لافتة في الوقت نفسه إلى أن الرئاسة تخشى من أن عدم إصدار القانون سوف يزيد من حدة التظاهرات في الشارع، والتي خرجت عن السلمية أخيرا وأسقطت قتلى ومصابين.

ولمحت المصادر إلى أن سبب اتجاه مؤسسة الرئاسة لتأجيل القانون هو اتساع نطاق الأطراف المعارضة له والتي شملت حركة تمرد التي قادت الموجة الثانية للثورة في مصر، والقوى الحزبية والمدنية والتيارات الإسلامية.

وأشارت المصادر إلى أن مؤسسة الرئاسة تريد التأني في اتخاذ القرار الصعب بالتصديق على القانون، وذلك حتى لا تكون النتائج السلبية المترتبة على ذلك أكبر بكثير من الإيجابيات التي يمكن أن يحققها القانون في مكافحة المظاهرات غير السلمية.

وتوقعت المصادر أن تطرح مؤسسة الرئاسة القانون للنقاش المجتمعي من أجل التوصل إلى صيغة توافقية ترضي القوى المعارضة للقانون، وتحقق أهداف الحكومة في تقنين عملية التظاهر، وحتى لا تخرج المظاهرات عن السيطرة وتتحول إلى عنف وشغب، وفي الوقت نفسه، تؤكد أن المظاهرات حق مشروع للجميع.

وفي المقابل، أعلنت مجموعة من القوى الثورية والحزبية والدولية حالة من الرفض لما قامت به مؤسسة الرئاسة بشأن قانون الطوارئ في مصر، حيث دعت حركة تمرد إلى مظاهرات حاشدة حال موافقة الرئيس المؤقت عدلي منصور على القانون، مؤكدة أنه قانون يجور على حرية الرأي والتعبير ويأتي بالسلب على مكتسبات ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويشوه الموجة الثانية من ثورة الثلاثين من يونيو الماضي.

القانون لقي أيضا رفضا دوليا، حيث حذرت منظمة العفو الدولية من أن تصديق الرئيس المصري على قانون التظاهر الجديد قد يمهد الطريق إلى سفك المزيد من الدماء.

ويرى مراقبون أن مؤسسة الرئاسة تتخوف من حدوث صدام بينها وبين القوى الثورية التي خرجت في الثلاثين من يونيو، حال إقرار القانون بشكله الحالي، كما أنها تخشى من أن عدم إصدار القانون سوف يزيد من حدة التظاهرات في الشارع، والتي خرجت عن السلمية مؤخرا وأسقطت عشرات القتلى والمصابين.

وكانت الحكومة المصرية أقرت قانون حق التظاهر الجديد، الذي جاء في 26 مادة، ويحظر على المتظاهرين أن يعتصموا أو يبيتوا في أماكن المظاهرة، أو يتجاوزوا المواعيد المقررة للتظاهر، أو يخلوا بالأمن أو النظام العام، أو يعطلوا مصالح المواطنين، أو يؤذيهم أو يعرضوهم للخطر، أو يقطعوا الطرق والمواصلات أو يعطلوا حركة المرور.

كما يمنح القانون الحق لوزارة الداخلية في فض المظاهرات بالقوة عقب إجراءات شكلية، ويمنع حق الاعتصام تماما، كما يمنع الاقتراب من العديد من الجهات مثل دور العبادة والبرلمان وأقسام الشرطة وغيرها لمسافة تتراوح بين 50 و100 متر، فضلا عن توقيع عقوبة السجن والحبس والغرامة، لمخالفة بعض نصوص القانون.

الجيش المصري وصفه بـ "العمل الإرهابي الجبان"

سيارة مفخخة تستهدف المخابرات العسكرية بالإسماعيلية

الدخان يتصاعد إثر انفجار السيارة المفخخة أمام مقر المخابرات العسكرية بالإسماعيلية أمس (محيط)

أنباء عن العثور على سيارة أخرى في محيط المبنى قبل أن تنفجر

القاهرة ـ وكالات: استهدف اعتداء بسيارة مفخخة امس مبنى المخابرات العسكرية بأول طريق البلاجات بمدينة الإسماعيلية المصرية القريبة من قناة السويس، مما أسفر عن اندلاع حريق هائل بالمبنى نتيجة تفجير السيارة المفخخة عن بعد، التي كانت متوقفة تحت عمارة مواجهة للمبنى.

وفور وقوع الانفجار، أطلقت قوات الجيش المتواجدة في المكان رصاصا كثيفا وتم استدعاء قوات المفرقعات والحماية المدنية وانتقل عدد كبير من القيادات الأمنية والعسكرية الى موقع الحادث، وتم عمل كردون حول المنطقة وتمشيطها وإغلاق الطريق من الجهتين.

وتسبب الانفجار في أضرار مادية جسيمة، حيث تحطمت نوافذ مبنى المخابرات وبوابته الرئيسية، واشتعلت النيران في سيارتين كانتا بالقرب من الانفجار وتهشم عدد من الواجهات الزجاجية بالبرج المتواجد أمام المبنى.

وأوضح المتحدث باسم الجيش المصري العقيد احمد علي، على صفحته على «فيسبوك»، ان ستة عسكريين أصيبوا بجروح طفيفة، منددا بهذا «العمل الارهابي» الذي يندرج في اطار «سلسلة من العمليات الارهابية الجبانة».

وأكدت مصادر أمنية مصرية، وفقا لما أورده الموقع الالكتروني لـ «اليوم السابع»، أنه لا توجد وفيات بموقع الحادث وانه تم نقل المصابين الى مستشفى الجلاء العسكري ومستشفى الاسماعيلية العام لتلقي العلاج.

وقال مصدر أمني بالإسماعيلية لـ «بوابة الأهرام» ان الانفجار ناتج عن سيارة مفخخة.

وأكد المصدر أن السيارة التي تم تلغيمها وضعت أمام برج الاستثمار التابع لهيئة قناة السويس والملاصق لمبنى المخابرات العسكرية.

وقالت مصادر أمنية مصرية لـ «فرانس برس» انه تم العثور على سيارة مفخخة أخرى على مقربة من المكان لكنها لم تنفجر.

تنعقد سرية لثلاثة أيام وتستمع لشهادات مسؤولين كبار حاليين وسابقين

انطلاق ثامن جلسات إعادة محاكمة مبارك وآخرين بتهمتي قتل المتظاهرين والفساد المالي

القاهرة ـ وكالات: استأنفت محكمة جنايات القاهرة، امس جلسات إعادة محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، ونجليه وآخرين بتهمتي قتل المتظاهرين السلميين خلال أحداث ثورة 25 يناير، والفساد المالي، وذلك في جلسة هي الأولى ضمن ثلاث جلسات سرية تستمع خلالها المحكمة إلى أقوال عدد من المسؤولين المصريين المهمين السابقين والحاليين.

حيث من المقرر أن تعقد هيئة الدائرة الثانية في المحكمة برئاسة المستشار محمود كامل الرشيدي، جلسات متتالية بصورة سرية يحظر نشر مضمونها، حيث يدلي بشهاداته في هاتين القضيتين كل من: رئيس هيئة الأمن القومي مصطفى عبدالنبي، والمدير الأسبق لجهاز الاستخبارات العامة اللواء مراد موافي، والقائد السابق للمنطقة المركزية العسكرية، ورئيس مجلس الوزراء الأسبق عاطف عبيد، ووزير الداخلية السابق اللواء أحمد جمال الدين، ووزير البترول والثروة المعدنية الحالي م.شريف إسماعيل.

وقد فرضت عناصر الشرطة طوقا أمنيا حول مقر أكاديمية الشرطة بضاحية القاهرة الجديدة حيث تنعقد جلسة المحاكمة الثامنة، فيما تواجد عشرات من أنصار الرئيس الأسبق في جماعتي «أبناء مبارك»، و«آسفين يا ريس».

كان المستشار الرشيدي قرر، في نهاية الجلسة السابقة في 14 سبتمبر الماضي، حظر نقل وقائع الجلسات المتتالية التي تنعقد أيام 19 و20 و21 أكتوبر الجاري، وحظر نشر مضمونها حفاظا على الأمن القومي للبلاد، وأشار إلى أن هيئة المحكمة ستسمح بنشر ما تراه غير ماس بالأمن القومي للبلاد خلال تلك الجلسات.

ويحاكم المتهمون وهم: الرئاسي السابق ورئيس الوزراء الأسبق و10 متهمين آخرين من أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية لإسكان الضباط الطيارين وأقاربهم، وذلك بتهمة الاستيلاء على المال العام.

كما أرجأت محكمة جنح مستأنف التهرب الضريبي، لجلسة 2 نوفمبر المقبل لتقديم المستندات، نظر قضية رجل الأعمال أحمد عز، لاتهامه بالتهرب من سداد مبلغ 10 ملايين و680 ألف جنيه، ضرائب مستحقة عليه، وذلك نظير تعاملاته التجارية الخاصة بشركتي عز الدخيلة، وعز القابضة.

كان المستشار أيمن عبدالرازق، المحامي العام لنيابات التهرب الضريبي، قد أحال عز إلى المحاكمة بعد أن أشارت التحقيقات إلى تهربه من سداد ضريبة مستحقة على أرباح شركتيه التي بلغت 42 مليونا و800 ألف جنيه خلال الفترة بين عامي 2000 و2010.

«ألتراس أهلاوي» ينظم وقفة احتجاجية أمام "القضاء العالي"

طلاب وطالبات «الأزهر» يبدأون الدراسة باحتجاجات والجامعة تهدد بتعليقها لأجل غير مسمى

القاهرة ـ وكالات: نظم عدد من طلاب وطالبات جامعة الأزهر بالقاهرة امس، مسيرة احتجاجية وقاموا بمحاصرة مبنى مكتب رئيس الجامعة، وذلك في أول ايام العام الدراسي الجديد، فيما قامت عناصر الأمن الداخلي والموظفون باغلاق مبنى إدارة الجامعة منعا لمحاولة الطلبة والطالبات اقتحامه، ومع ذلك تمكن بعض الطلاب من اعتلاء سطح المبنى.

وانطلقت مسيرة الطلاب من أمام مبنى كلية العلوم بنين، ، وأثناء سيرهم التقت بهم مسيرة الطالبات التي انطلقت من أمام كلية التربية بنات، وتوجهت المسيرتان إلى مكتب رئيس الجامعة، حيث حاصرتا المبنى، ورفع الطلاب إشارات «رابعة العدوية»، مطالبين بالقصاص لضحايا فض اعتصامي النهضة ورابعة وعودة ما وصفوه بـ «الشرعية». وردد المتظاهرون هتافات مناهضة للجيش والشرطة وشيخ الأزهر الذي طالبوه بترك منصبه، كما طالبوا بتطوير التعليم الأزهري والمدن الجامعية ووقف ما اسموه بالإجراءات التعسفية ضد الطلاب.

وقد جاءت هذه المظاهرات، رغم البيان الذي أصدرته إدارة جامعة الأزهر وحذرت فيه من احتمال اللجوء إلى تعليق الدراسة بالجامعة إلى أجل غير مسمى لحين استقرار الأوضاع بها «حال حدوث ما يفسد صفو العملية التعليمية»، فيما حملت المسؤولية لمن يتسبب في تعطيل الدراسة وضياع مصلحة عموم الطلاب والطالبات.

وناشدت إدارة الجامعة، في بيانها، الطلاب والطالبات بالالتفات إلى تلقي العلم والجدية في طلبه باعتبار الجامعة مكانا لتلقي العلم والمعرفة وليست مكانا للصراعات السياسية والحزبية.

من جهة أخرى، نظم أعضاء «ألتراس أهلاوي» وقفة احتجاجية امس أمام مكتب النائب العام، حيث طالبوا بالإفراج عن زملائهم الذين تم القبض عليهم الأسبوع الماضي خلال الأحداث التي شهدها مطار القاهرة خلال استقبالهم لبعثة النادي الأهلي لكرة اليد العائدة من المغرب، حيث انطلق اعضاء الرابطة أمام البوابة الرئيسية للنادي الأهلي بالجزيرة وتحركوا إلى دار القضاء العالي للتظاهر أمامها.

«نريد السيسي رئيساً» تجمع 5 ملايين استمارة تأييد ومسيرة بالعريش لحملة «السيسي رئيسي»

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن مؤسس حملة «نريد السيسي رئيسا» د.عبدالعزيز عبدالله ان الحملة جمعت، حتى الآن، خمسة ملايين استمارة تأييد لتكليف الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربي برئاسة الجمهورية من دون انتخابات، وذلك لفترة رئاسية واحدة مدتها 4 سنوات تقديرا منها لدوره الوطني الكبير في حماية مصر من أعداء الداخل والخارج.

وقال عبدالعزيز في تصريح صحافي امس ان منسقي الحملة على مستوى محافظات الجمهورية يواصلون جهودهم لجمع المزيد من استمارات التأييد للفريق أول عبدالفتاح السيسي، لافتا الى وجود ما وصفه بالإقبال منقطع النظير على هذه الحملة من منطلق إحساس المواطنين بضرورة رد الجميل لهذا الرجل الذي لم يتوان للحظة واحدة عن الاستجابة لمطالبه المشروعة.

وأضاف بقوله: نحن مستمرون في حملتنا رغم إعلان الفريق أول السيسي رغبته في عدم تولي منصب رئيس الجمهورية، ومنطلقنا في ذلك أن يعلم هذا الرجل مدى حب الشعب المصري له وان اختياره لهذا المنصب ليس فقط لرد الجميل ولكن لأننا نعلم انه الأقدر في هذه المرحلة الحساسة على العبور بسفينة الوطن الى بر الأمان.

وأشار مؤسس «نريد السيسي رئيسا» الى ان الحملة اختارت ـ امس ـ عمرو شعلان نائبا لرئيسها وخالد رمضان البرلماني السابق منسقا عاما للقاهرة، مشيرا الى انه سيتم عقد مؤتمر نهاية الأسبوع المقبل للإعلان عن آخر أعداد الاستمارات التي تم جمعها والتخطيط للتحرك خلال المرحلة المقبلة.

وفي سياق ذي صلة، نظمت حملة «السيسي رئيسي» بشمال سيناء مسيرة بالسيارات في شوارع وأحياء مدينة العريش عاصمة المحافظة.

وأعلن مصطفى المالح المنسق العام للحملة بشمال سيناء إن المسيرة انطلقت، امس الأول، من أمام ساحة مسجد النصر وطافت عدة شوارع وميادين بوسط المدينة، حيث ردد المشاركون في المسيرة عددا من الهتافات منها: «سيسي يا سيسي انت رئيسي»، و«من سينا للتحرير كمل حملة التطهير»، وكانوا يرفعون أعلام مصر وصور الفريق أول عبدالفتاح السيسي.

الجماعة رفضت مبادرة أبو المجد لأن "شروطها لا تؤدي لنتائج إيجابية"

أنباء عن ترشيح «الإخوان» وسطاء لنقل مطالبها إلى الحكومة لحلحلة الأزمة السياسية

القاهرة ـ وكالات: أعلن القيادي بجماعة الإخوان المسلمين د.محمد علي بشر أن التحالف الوطني لدعم الشرعية الذي يضم مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي وافق على فكرة الوسطاء لحل الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، على أن يتدخل هؤلاء الوسطاء بين الطرفين لإيجاد صيغة مشتركة تحل الأزمة وتنهي حالة الانقسام الذي تشهدها البلاد.

وأضاف بشر، في تصريح لبوابة حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، أنه: «لم يتم الاتفاق بعد على أسماء هؤلاء الوسطاء، أو على هويتهم ومرجعيتهم، إلا أنه عندما يقع الاختيار عليهم، سيتم إخبارهم باقتراحاتنا ومبادراتنا لحل الأزمة».

ونفى بشر ان يكون قد التقى د.أحمد كمال أبو المجد، مضيفا «لم ألتق أبو المجد منذ بيانه الأخير الذي نشكره عليه كما نشكر مجهوداته في رأب الصدع والتدخل لإيجاد حل سياسي»، معتبرا أن الشروط التي تضمنتها مبادرة أبو المجد لحل الأزمة السياسية في مصر ليست مقبولة ـ بالنسبة للجماعة ـ لأن تكون بداية لحوار حقيقي، يؤدي إلى نتائج إيجابية، وبالتالي هي تمثل انحياز الوسيط لطرف دون آخر، مما يقوض جهود الوساطة التي تعمل على تقريب المواقف بين الأطراف المختلفة.

وفي سياق متصل، نقلت «اليوم السابع» عن مصادر بجماعة الاخوان المسلمين ـ لم تسمها ـ قولها ان الوسطاء الذين ألمح إليهم د.بشر والذين تنوي الجماعة ترشيحهم من أجل التفاوض مع النظام لحل الأزمة الراهنة، هم: الكاتب الصحافي فهمي هويدي، ود.سيف الدين عبدالفتاح، ود.محمد سليم العوا، ود.نادية مصطفى، والمستشاران محمود الخضيري وطارق البشري.

وقالت المصادر إن «الإخوان» يدرسون جميع أسماء الوسطاء المتاحة لاختيار أحدهم، حيث يميل الاختيار إلى كل من «العوا والبشرى» للقيام بالتفاوض وحمل مطالب الجماعة إلى الدولة.

وأوضحت المصادر أن لقاءات ستتم خلال الأيام المقبلة بين قيادات الجماعة وهؤلاء الوسطاء لعرض وجهة نظرهم ومطالبهم التي سيحملونها إلى الحكومة، من أجل إحداث التهدئة التي يسعى إليها الطرفان، موضحة أن مطالب «الاخوان» تتمثل في: عودة الرئيس المعزول محمد مرسي، ووقف الملاحقات الأمنية، والإفراج عن القيادات المسجونة، ووقف مصادرة أموال الجماعة.

وقالت المصادر ذاتها إن الأزمة تسير الى انفراجة، وأن الجماعة لن تسير نحو حوار إلا بعد موافقة الحكومة على مطالبها كاملة، نافيا وقف المظاهرات التي تدعو لها مع بدء الوسطاء الحوار، لافتة إلى أن التظاهرات ستتوقف حين يتم الموافقة على مطالبها.

في غضون ذلك، كشفت مصادر بحزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، عن اعتزام الجماعة طرح مبادرة جديدة للخروج من الأزمة السياسية، طرفاها التحالف الوطني لدعم الشرعية، المؤيد للرئيس المعزول محمد مرسي من جهة، والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

وأوضحت المصادر في تصريحات لـ «الشروق» المصرية، أن عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، عبود الزمر، كشف بعض ملامح هذه المبادرة في حواره الأخير مع إحدى الصحف الأميركية،

وأشارت إلى أن «المبادرة مقدمة في الأساس للمؤسسة العسكرية، نظرا لعدم الاعتراف بالحكومة الحالية، أو مؤسسة الرئاسة»، مرجحة أن تكون هناك مرونة لدى التحالف، في التراجع عن مطالبته بعودة مرسي، مقابل الإفراج عن المعتقلين، وإجراء الانتخابات النيابية تحت إشراف دولي، ووقف الاعتقالات والتضييق على التيار الإسلامي في العمل العام والسياسي.

من جهتها، نفت قيادات في «تحالف دعم الشرعية»، أن تكون هذه المبادرة تم عرضها عليها، وشدد القيادي في التحالف، مجدي قرقر، على أنه «حتى الآن لم يتم طرح المبادرة على التحالف للبت فيها، سواء بالموافقة أو الرفض».

أبدت خشيتها من تنامي نفوذ الجيش

«الاستخبارات الأميركية» تحذر أوباما من إقصاء «الإخوان» في مصر

القاهرة ـ وكالات: قالت وكالة أنباء «فارس» الرسمية الإيرانية أن وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) طالبت الرئيس الأميركي باراك أوباما بتجنب تأييد فكرة الإقصاء الكامل لجماعة الإخوان المسلمين من العملية السياسية في مصر، محذرة من تنامي نفوذ قوة الجيش المصري، وأنه سيكون ضارا لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عن من قالت انه مصدر مقرب من المخابرات الأميركية قوله أمس: ان هناك تقريرا تم تسليمه للرئيس الأميركي أوباما، أعلنت فيه الاستخبارات المركزية الأميركية أن الإقصاء الكامل للإخوان من العملية الديموقراطية في مصر، لن يخدم مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وأكد التقرير بحسب «بوابة الوفد» ان سلطة كاملة للإخوان أو حتى إعادتهم إلى الحكم في مصر، لن يخدم أيضا مصالح واشنطن. وأوصى التقرير، أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحاول المساعدة في تمكين حكومة ائتلافية يتم تشكيلها من قبل جماعات مختلفة وأحزاب متعددة بما فيها الإخوان المسلمين، حتى يتم حصر دور الجيش المصري في التطورات السياسية في البلاد، محذرا من أن زيادة تمكين الجيش سيؤدي إلى زيادة التوتر بين مصر وإسرائيل في المستقبل.